



نقابة الصحة: متضامنون مع اعتصام القانونيين... ونطالب بإقرار كوادر العاملين في «الصحة»

التعقيم المركزي وفنيي الصيدلة وفنيات صحة الضم والأسنان والطوارئ الطبية ومفتشي ومفتشات الخدمات الفندقية وأخصائيي التغذية، إضافة إلى البدلات المستحقة للعاملين في الوزارة وهي: بدل طبيعة عمل للعاملين بمكافحة الحشرات والقوارض الطبية وبدل طبيعة عمل للعاملين بإدارة النقلات بصبحان وبدل خضارة للعاملين بالمراكز الصحية طوال أيام الأسبوع وبدل عدوى خاصة لموظفي الشباك ومن يعملون في الصحة الوقائية والمستشفيات والمستوصفات، بالإضافة إلى بدل عدوى أو بدل خطر للعاملين الإداريين الذين يقومون بأعمال

أعلن رئيس نقابة العاملين في وزارة الصحة حسين السبيل تضامن النقابة مع اعتصام القانونيين. مضيفاً أن الاعتصام حق مكفول لكل مواطن حسب القوانين المعمول بها في البلاد، وحسب الأعراف والمواثيق الدولية، طالما كانت اعتصامات سلمية تهدف إلى إيصال رسالة بضرورة إعطاء كل ذي حق حقه. وطالب السبيل الحكومة- ممثلة في مجلس الخدمة المدنية- بضرورة العمل بجدية من أجل إقرار كوادر العاملين في وزارة الصحة، ومنها إقرار كوادر الوظائف الإدارية والإشرافية الرئاسية ومشرفي الأمن والسلامة وفنيي ومساعد

ذات طابع فني بمراكز فحص العمالة الوافدة والمختبرات والأشعة والعيادات والمستشفيات، وذلك نظراً لاختلاطهم وتعاملهم مع الجمهور. وأشار إلى أن النقابة قد لمست تجاهلاً من قبل ديوان الخدمة المدنية الذي اكتفى أخيراً- حسب توصيفه- بإطلاق الوعود من وقت لآخر حول قيامه بدراسة كوادر الصحة وبدلاتها لإقرارها.



عبد العزيز الزين: لم يصدر قرار بنسبة زيادة.. ولا علم لنا بما سيأتي.. فالقرار لصاحب القرار

الاتحاد الدولي للنقابات: سنقاتل من أجل مطالب العمال ومنهم القانونيون

اتحاد عمال البحرين: الكويت وقعت على اتفاقيات دولية ملزمة بحقوق العمال والعمل النقابي

عبد الرحمن الفانم: ندعو الحكومة لتشكيل لجنة لبحث مطالب العمال

فراج العرادة: للقانونيين الحق في كادر خاص أسوة بالعاملين في الفتوى والتشريع والتحقيقات

الخروج على القانون وإنما هو تصرف حضاري يرسخ أحد مظاهر الحرية في دولة الكويت، ويهدف إلى إيصال رسالة لأولي الأمر والمسؤولين لرفع الظلم عن الطبقة العاملة».

■ وقال- بدوره- رئيس نقابة القانونيين حمد الوردان: أن القانونيين مستمرّون في إضرابهم عن العمل حتى ينالوا حقوقهم المشروعة، مشيراً إلى أن هناك تخبطاً في قرارات ديوان الخدمة المدنية في هذا الشأن.

وهنا طالب الوردان باستبعاد اللجنة المشكّلة لدراسة المطالب العمالية والإعلان عن أسماء أعضائها، خاصة وأن رئيس الديوان ومستشاريه هم من حملة تخصص (المحاسبة) وكل ما يهمهم هو الكلفة المالية- حسب قوله- مضيفاً أنهم لهذا السبب يتلاعبون بالقرارات، حيث يعلن رئيس الديوان عدم مسؤولية الديوان عن المسميات حتى يلقي بها إلى مجلس الخدمة، على الرغم من أن الديوان هو المسؤول الوحيد عن المسميات والتوصيف الوظيفي.

المدنية في تعديل مسميات القانونيين الوظيفية كل حسب اختصاصه، وفي إقرار كادر خاص بهم أسوة بالعاملين في إدارتي الفتوى والتشريع والتحقيقات، لافتاً إلى أن القانونيين يحملون نفس المؤهلات الدراسية.

■ وكذلك قال رئيس الاتحاد العربي لنقابات البلديات والسياحة محمد العرادة: إننا نرفض التمييز بين القانونيين بالقرارات العشوائية التي أطلقها ديوان الخدمة المدنية بمسميات ظلمت طموح القانونيين ومستقبلهم الوظيفي، لافتاً إلى أن تلك المسميات هي أكبر خطأ إداري يقوم به ديوان الخدمة المدنية في تاريخ العمل الكويتي.

وحذّر محمد العرادة المسؤولين من انتهاك الحقوق والحرّيات النقابية وتهديد العاملين وقال: «سنتصدى بالقانون لأي محاولة تهدف للمساس بحقوق القانونيين هم وتنظيمهم النقابي، وأطالب سمو رئيس مجلس الوزراء بالتدخل لإنهاء هذا الظلم البين على أبنائه القانونيين، كما أتوه بأن الاعتصام والإضراب لا يدعو إلى الفوضى أو